

الاستعداد للقرن الحادي والعشرين^(*) (بول كيندي)

مراجعة أحمد ترمسن

تُشكّل التحولات الاقتصادية والديمغرافية والسياسية المعضلة الأساس التي تواجه عالمنا المعاصر، وتتخذ هذه المعضلة أبعادها العميقة من خلال الاختلالات الكبيرة في عملية الانسجام المفترض أن تحكم هذه التحولات الثلاثة في تطورها وأدوارها الزمنية، فضلاً عن أنماطها الكيفية والكمية.

والمشهد العالمي الآخذ في التشكل، يرسم صوراً قاتمة ومتوترة عن المستقبل القلق الذي يتجه إليه هذا العالم. فالمجتمع العالمي في وقتنا الحاضر يواجه مهمة التوفيق بين التغير التكنولوجي والتكامل الاقتصادي من ناحية، والهيكل السياسية التقليدية والوعي القومي، والاحتياجات الاجتماعية والأزمات الديمغرافية من ناحية أخرى. وعلاوةً على ذلك فإن الجهود المبذولة في تحقيق الانسجام، فيما بين الهياكل الثلاثة ستزداد تعقيداً بفعل الاتجاهات العامة التي تهدد بمفاقمة المشكلات في العلاقات الاجتماعية، وربما تهدد الوجود البشري ذاته على المدى الطويل. وأول هذه الاتجاهات، وأهمها هو الزيادة الكبيرة في عدد سكان الأرض واتساع الفجوة فيما بين الدول الغنية والفقيرة. فالعالم اليوم يضم أكثر من خمسة ملايين نسمة وربما يصبح عشرة بلايين أو أكثر عند منتصف القرن القادم. والإشكالية الأساس أن

(*) بول كيندي: الاستعداد للقرن الحادي والعشرين. ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود.

معظم هذا النمو السكاني يحدث في مناطق العالم الأشد فقراً، أما المجتمعات الغنية فهناك نمو سكاني بطيء، والنتيجة أن هناك سوء مزاجية متنام بين أماكن توافر الثروة والتكنولوجيا، والأوضاع الصحية الجيدة، وامتيازات أخرى، وبين الأماكن التي تعيش فيها الكثافة السكانية التي لا تحظى إلاً بالقليل من هذه الامتيازات، في الوقت ذاته يؤدي هذا الانفجار إلى نشوء تحديات بيئية جديدة وخطيرة. إن هذه المعضلة الإنسانية كان لها أصداؤها لدى كثير من الباحثين والمهتمين برصد التحولات الكونية، فكتب عنها الكثير من الأبحاث والدراسات التي تناولتها من مختلف وجوهها، وبين أيدينا كتاب جديد بعنوان (الاستعداد للقرن الحادي والعشرين) للكاتب والمفكر الأميركي بول كيندي الذي سبق وأصدر كتاب (صعود وسقوط القوى العظمى)*.

وهذا الكتاب (الاستعداد للقرن الحادي والعشرين) الذي جاءت فكرته في سياق نقاش جريء بين المؤلف وبين عدد كبير من الاقتصاديين في معهد بروكينغز في واشنطن ربيع 1988، يمثل جهداً كبيراً في هذا الإطار، يرسم فيه بول كيندي معالم التحديات المعاصرة التي تواجه العالم مقدماً أبرز الحلول المقترحة، وبعد ذلك يشرع في رصد التحولات والمتغيرات الدولية. موضحاً مخاطر الأزمة السكانية والتحديات التي يمكن أن تفرضها على مختلف الصعد العالمية. ثم يبين كيف تقوم التكنولوجيا بتقديم الحلول لهذه المشكلة وتعقيدها في آن، بعد ذلك يستعرض أهم الاستعدادات لبعض دول العالم وهي تستقبل القرن الواحد والعشرين. يضم الكتاب أربعة عشرة فصلاً تتوزع على ثلاثة أبواب، في الفصل الأول يضع المؤلف دراسته في إطار تاريخي في محاولة دراسة النمو السكاني، ومدى تأثيره على البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية، فهو يستعرض مثلاً تاريخياً يعود إلى قرنين، ويتمثل بالقلق الذي عبر عنه مالثوس حيال الانفجار السكاني في إنجلترا القرن الثامن عشر، فهذا العالم قدم بحته الشهير (مقالة حول السكان) ركّز فيها على مشكلة اعتقد أنها أخطر بكثير من قدرة الأرض على توفير مصادر تكفي لحياة الإنسان

(* له مراجعة في هذا العدد.

في هذا التسارع، ومالثوس قد شحذ قلمه عن سابق إصرار ليدحض نظرية بعض المفكرين، التي ذهبت إلى أن الكفاءة العالية للإنسان، وقدرته على بلوغ الكمال، تعني قدرته على أن يبني يوماً ما مجتمعاً يسوده العدل، ويخلو من الجريمة والأمراض والحروب، فيما رأى مالثوس أن النمو السكاني يعني تفاقم الأزمة الإنسانية بسبب الضغط البشري على موارد الأرض، هذا الجدل الذي شهدته أوروبا مع أواخر القرن الثامن عشر بين المتفائلين والمتشائمين، يرى المؤلف أنه ما يزال مستمراً، وهو يحاول في دراسته أن يثبت أن جدلاً كهذا أكثر إلحاحاً في يومنا هذا.

ويتابع المؤلف، أن المتفائلين كانوا على صواب إزاء ذلك الجدل، دون أن يعني ذلك بالضرورة صواب كل الأسباب التي أوردوها. وفيما حصد هذا الفريق خيبات أمل متتابعة خلال القرن التاسع عشر، والقرن العشرين بشكل خاص، تجاهلت الرؤية التشاؤمية المalthوسية والمستندة على التفكير بالأسلوب الحسابي عدداً من العوامل التي دحضت تنبؤاته بحصول مجاعة كبيرة محتومة، وذلك على الأقل فيما يتعلق بوطنه بريطانيا، فهذه الأخيرة نجت بفعل تطورات ثلاثة: أولها عامل الهجرة، والثاني الثورة الزراعية التي نجمت عنها زيادة كبيرة في الدخل القومي. أما التطور الثالث وهو الأبرز فيتمثل بالثورة الصناعية التي أحدثت تداعيات إيجابية على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية الاقتصادية. ويقدم المؤلف استنتاجاً عاماً مفاده أن التعويض عن النقص بالموارد الناجم عن ضغوط الزيادة السكانية لم يتأت عن طريق الأرض بل من قدرة الإنسان على خلق فرص جديدة لاستغلال هذه الأرض من خلال التقدم في التكنولوجيا، واختراع وسائل حديثة، وتنظيم الإنتاج في صيغ أكثر تطوراً، والعمل على استنباط حلول جديدة لمعضلات قديمة ودائماً بفضل العقل البشري وسيرته التكاملية.

إن هذه المشكلات المتداخلة والمتشابكة برأي المؤلف المتمثلة بالانفجار السكاني واشتداد الضغط على موارد الأرض من جهة، وقدرة التكنولوجيا على الاستفادة من خيرات الأرض من جهة أخرى، هي ذات المشكلات التي

تواجهها اليوم، ولكن على نحوٍ أكثر مما مضى، وبعبارةٍ أخرى فإنه يتعين علينا أن ننظر إلى الظروف الديمغرافية والاقتصادية التي سادت في أواخر القرن الثامن عشر بمنظورٍ مشابهٍ للتحديات التي تواجه المجتمع البشري في وقتنا الحاضر، فالأرض اليوم تواجه انفجاراً سكانياً ليس في المجتمعات المتقدمة والغنية بل في المجتمعات الفقيرة التي تعاني أيضاً من تخلف في البنى المعرفية والتكنولوجية، وهنا تكمن الخطورة، لأن ذلك سيحدث خلافاً في عملية التوازن بين النمو السكاني والتطور التكنولوجي لاستغلال موارد الأرض.

وتأسيساً على هذه التوطئة التاريخية يشرع المؤلف في معالجة النمو الديمغرافي للخريطة السكانية التي أخذت ترسم مشهداً قلقاً عبّرت عنه لغة الأرقام والإحصائيات والتوقعات. فيعقد فصلاً كاملاً للحديث عن هذه الأزمة المعاصرة... ويقدم مؤشرات إحصائية عن العدد المتوقع لسكان العالم في عام ألفين وعام (2025) حيث يصل إلى ما يقارب (8,5) مليار نسمة، وفي عام (2050) سيصل إلى حوالي عشرة مليارات.

إن هذه الأرقام الأولية بحد ذاتها مرعبة للغاية وبخاصة إذا ما تم التعامل معها عبر منظور تاريخي، وتشكل المجتمعات الزراعية في كل من آسيا وأفريقيا المعدل الأرفع للنمو السكاني، وهي تحمل أرقاماً مضاعفة عن المجتمعات الحديثة. فإفريقيا التي هي أكثر القارات فقراً، والتي يقطنها الآن حوالي (960) مليون نسمة، يتوقع أن يتضاعف عدد سكانها بحلول (2025) ثلاث مرات ليصل (1,58) مليار نسمة، ويرى المؤلف أنّ المفارقة أن نلاحظ أن هذا الانفجار السكاني ليس سوى ثمرة من ثمار الممارسات الصحية الغربية لا سيما توفير لقاحات المناعة والمضادات الحيوية، وهو الأمر الذي أدى إلى تخفيض نسبة الوفيات في سنوات الطفولة المبكرة، ومعهم بدأ السكان يعيشون مرحلة ارتفاع متوسط العمر، وهي إحدى ثمار تحسن الإنتاج الغذائي.

إن عواقب النمو السكاني على العالم تتجلى بصورة متزايدة، وتتضح قدرته على التأثير سلباً في النظامين الاجتماعي والدولي، فإن مخاطر هذا الانفجار لا تصيب فقط الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، والذين يشكلون صلب

هذا الطفرة السكانية، وإنما تمتد لتحدث أضراراً شديدة في مجالات أخرى. وقد يخيل للبعض أن المشكلة الرئيسية للزيادة المفرطة في النمو السكاني سوف تتمثل في الدول النامية، التي تشكل نسبة الزيادة فيها 95٪ ولهذا فهم يعتقدون بأنه لو عدّل سكان أفريقيا وأمريكا الوسطى ومناطق أخرى من العالم النامي من عاداتهم في الانجاب السريع لقلّ استهلاكهم من الماء والغذاء. ويرأي المؤلف، فإنه لو كان ذلك صحيحاً، فإن الدول المتقدمة تضع على كاهل موارد الأرض عبئاً فردياً يتخطّى عبء الدول النامية لسبب بسيط هو جسامته ما يستهلكه الفرد في هذه الدول من طاقات الأرض مقارنةً بمستوى استهلاك الفرد في الدول النامية والفقيرة. فالولايات المتحدة مثلاً، تستهلك ربع الإنتاج العالمي الإجمالي من النفط، على الرغم من أنها لا تملك سوى 4٪ من مجموع سكان العالم، ولهذا الأسباب يرى علماء البيئة أن الأرض تزرع الآن تحت هجوم إنساني ذي محورين، أحدهما يتمثل بالطلب المفرط، وعادات التبذير لدى شعوب الدول المتقدمة المترفة، فيما يتجسد المحور الآخر بملايين الأفواه الجديدة في الدول النامية. وإذا كانت الدول النامية تعاني من مشكلة التضخم السكاني، وتناقض ذلك مع مواردها، فإن الدول المتقدمة تواجه المشكلة المضادة المتمثلة بثبات النمو السكاني، ويرأي المؤلف فإن هذه الدول تحولت إلى مجتمعات سائخة، وذلك لجملة أسباب منها انخفاض نسبة الوفيات بسبب تمتعها برعاية صحية، وانخفاض معدلات الخصوبة*، إضافة إلى ذلك، فإن هذه الدول تعاني من مشكلة الهجرة الجماعية من الدول الفقيرة، وما يترتب على ذلك من اختلال في التوازن السكاني، ومدى تأثيره على دخل الفرد وحياته المعيشية.

ويرى المؤلف أن معضلة هذه الاختلالات السكانية العالمية بين المجتمعات الأكثر يسراً والأكثر فقراً تشكل خلفيةً لجميع قوى التغيير الهامة التي تفعل الآن فعلها في العالم.

(*) يقاس معدل الخصوبة الكلية لمجتمع ما بتقدير معدل عدد الأطفال الذين يمكن لامرأة واحدة أن تنجبهم في ذلك المجتمع.

إن الأزمة الديموغرافية التي يواجهها العالم اليوم يمكن السيطرة عليها من خلال التطور التكنولوجي، وقدرته على استنباط طرق جديدة للاستغلال الجيد لموارد الأرض، ولكن ما محددات هذا التطور وإنجازاته العلمية؟ وما هي الظروف الاقتصادية العامة التي تجري في ظلها هذه الإنجازات العلمية؟ في الفصل الثالث الذي يحمل عنوان: (ثورة الاتصالات والمال ونشوء الشركات متعددة الجنسيات) يجيب المؤلف عن هذه الأسئلة، ويوضح كيف يتحول الاقتصاد العالمي بشكل متزايد إلى اقتصاد أكثر تكاملاً، بالرغم من التفاوت القائم في صنع هذه الثروة وفي التمتع بها، ويعالج أيضاً قضية أخرى وهي أن القوى المبتكرة والمتحكمة أساساً بهذه التكنولوجيا يزداد حجمها بصورة متنامية. إنها الشركات متعددة الجنسيات الآخذة في الاتساع والتدويل، ولهذا فهو يستبعد قيام الهياكل المتغيرة للأعمال والاستثمارات الدولية، بردم الهوة ما بين الأغنياء والفقراء، بل إن هذه الهياكل من شأنها أن توسع تلك الهوة القائمة. ومن هنا فإن الثورة المالية واتساع دور الشركات متعددة الجنسيات، تشكل خطورة أكبر على العالم النامي، ليس لأنها تعمل على نهب ثروات هذا العالم فحسب، بل أيضاً لأنها صنعت من أفراده شعوباً مستهلكة معدومة الإرادة والإبداع.

ويرى أنصار نظرية الاقتصاد الحر، أنه ليس بمقدور دول كهذه أن تصبح دولاً راشدة إلا إذا استوعبت دروس السوق الحر، وامتلكت تلك الخصائص الخلاقة، وتمتعت بمستويات عالية من التعليم والتحديث في الأنماط المعرفية والتكنولوجية. ويعقب المؤلف على هذه النظرية بأنها نظرية مضللة تنطوي على قدر كبير من التجريد، لأنها تطالب هذه الدول بأن تتخلص دفعةً واحدةً من أنظمتها المتخلفة من دون أن يحدث ذلك تحولاً شاملاً في منظومات قيمها وأنماط حياتها.

وإذا كان التطور التكنولوجي ترك أحداثه المؤثرة في مجال التدويل المالي والنشاط الاقتصادي، إضافة إلى بسط سطوة الشركات متعددة الجنسيات على العالم النامي، فما هي تطبيقات هذه التكنولوجيا الحيوية في المجال الزراعي؟ هذا ما يعقد

له المؤلف فصلاً كاملاً (الفصل الرابع). فهو يستعرض في هذا الفصل أهمية الزراعة، وسبل تطويرها لأنها تشكل عاملاً فعالاً في مواجهة الطفرة السكانية إلى جانب التطور العلمي، وإذا كانت الثورة الزراعية هي التي ساهمت في دحض تنبؤات مalthus المفجعة، إزاء مستقبل إنجلترا في تعزيز طاقة الأرض في أوائل القرن التاسع عشر، فإن هناك فرصاً كبيرة الآن لممارسة هذه الثورة لدورها من جديد، تجاه أعداد كبيرة من الأفواه الجائعة من سكان العالم الفقير، إذ تصبح هذه الفرص أكثر أهمية في ظل ذروف التطور التكنولوجي الحيوي التي يمكن الاستفادة منها على نطاق واسع. ويقصد بمصطلح التكنولوجيا الحيوية، تلك التقنيات التي أدخلها العلماء في مجال استخدام أعضاء حية وتخصيب البذور الزراعية والسلالات الحيوية، عن طريق دراسة الرموز الجينية، وذلك بهدف تحسين واستنبات سلالات جديدة من النباتات أو الحيوانات.

وبعد أن يستعرض المؤلف مراحل تطور الزراعة مُقدِّماً أرقاماً ودراسات الإنتاج العالمي الذي ما تزال الدول الغنية تتحكم بالحصة الأكبر منه، يرى أن على هذه الدول، أن لا تكتفي بتقديم المساعدات الزراعية للدول النامية، لأن ذلك لا يمثل حلاً للمشكلة، فالطريقة الأمثل للمساعدة تكمن في توفير وتوسع رقعة الأراضي الزراعية، ونقل التجارب العلمية بكل وسائلها وتقنياتها، إلى جانب رفع كفاءة المزارعين، وتدريبهم على استخدام هذه التقنيات. وبكلمة أخرى، فإن المعالجة تتمثل بالإصلاحات الفنية إلى جانب معالجة الجوانب الهيكلية والثقافية في المشكلة الزراعية، بيد أن التكنولوجيا الحيوية التي تم إدخالها على الإنتاج الزراعي ستحدث ثورة في هذا المجال وهي تؤذن ببداية حقبة تاريخية جديدة، وتحولات واسعة في أنماط الحياة. والآثار الاقتصادية المحتملة لهذه التكنولوجيا تنطوي على أهمية قصوى فيما يتعلق بعلاقة الشمال الغني والجنوب الفقير. ذلك أنها تجيء في مرحلة تواجه فيها الزراعة العالمية أزمتين بنيويتين مختلفتين جوهرياً وتتمثل أولاهما بمعاناة الدول الغنية من فائض الإنتاج، فيما تتجسد الثانية في معاناة الدولة الأشد فقراً من شح شديد في الإنتاج.

وتشكل الزراعة التكنولوجية الحيوية لهذه الدول المزيج الأكبر من المنافع والمضار، وسوف تقلص الفجوة التي اتسعت مؤخراً بين الزيادات السكانية وبين الناتج الغذائي الإجمالي في حال نجاح هذه التكنولوجيا.

وثمة مسألة غاية في الأهمية أخذت تتجلى مفاعيلها وتأثيراتها على الأزمة السكانية، ومشكلة العلاقة بين الشمال والجنوب، وهي تتمثل بظاهرة انتشار الإنسان الآلي، ومحاولات تصنيعه على نطاق واسع بهدف تسخيره لوظائف تستغني عن خدمات الإنسان، ومرة أخرى تقدّم التكنولوجيا أنماطها العلمية لتطرح إمكانات التخفيف من تلك المعضلة وتعقيدها في آن واحد. وهي هنا تشكل قطيعة بين الإنسان وأساليب إنتاجه، فتقذف به خارج المصانع، ليحل مكانه الإنسان الآلي، بغية زيادة الإنتاج. وبالطبع سيترتب على ذلك خلق أزمة بطالة، وهي بالتأكيد ستكون لها آثاراً سلبية على المعضلة الأساس المتمثلة بالانفجار السكاني.

ويتابع المؤلف استعراض التداعيات والمؤثرات التي يمكن أن تترتب عن الأزمة السكانية، فيعالج في الفصل السادس الآثار والمخاطر التي تترتب عن هذه الأزمة على النظام البيئي الطبيعي، وهي مخاطر لا يمكن للعالم المتقدم أن يتجاهلها كونها تشكل مشكلة إنسانية عالمية، فضلاً عن أن هذا العالم هو الذي ساهم بطريقة أو بأخرى في ازدياد هذه المخاطر، وتفاقم الأزمة البيئية. ولما كانت الأضرار الواقعة على البيئة، ناجمة إما عن الانفجار السكاني، أو المخلفات الصناعية، فإن الطريقة الوحيدة، لمواجهة مشكلة النمو السكاني، تتمثل في وقف هذا النمو، كما أن الطريقة الوحيدة للحيلولة دون حدوث المخلفات الصناعية، تتمثل في التخلي عن سياسة التصنيع، في وقتٍ تعتبره فيه الدول النامية ملاذها الوحيد للتخلص من شرّ الفقر الناجم عن عوامل ديموغرافية، ولكن هذا لا يمكن أن يحدث من غير أن تجري تغييرات جذرية في أنماط الحياة لدى الإنسان المعاصر، وحتى يحصل ذلك، فإن كوكبنا الآن معرض لأخطار جسيمة تتمثل في تلوث الغلاف الجوي، وبالتالي اتّساع الثقوب في طبقة الأوزون، وكذلك في التلوث المائي ونضوب الخزانات

الجوفية وأيضاً في تدمير الغابات والأراضي الصالحة للزراعة، وغيرها من الأخطار الأخرى. إن التغييرات الديموغرافية والبيئية والتكنولوجية، وازدياد نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات، وسياسة التدويل المالي والاقتصادي، هي تغيرات عابرة للقوميات في جوهرها لأنها تشكل وحدة متكاملة، تعبر عن هواجس المجتمع الإنساني العالمي. ويعالج (بول كيندي) في الفصل السابع تأثيرات هذه التغيرات على الدولة القومية. في البداية يعرض لنشوتها وتطورها تاريخياً فيرى أنها كيانات حديثة نسبياً، بعد ذلك يستعرض بعض المحطات الاجتماعية التي أحدثتها هذه الدول، وكيف خاضت بعض الثورات ومارست وظيفتها السياسية والاقتصادية، ثم ينتقل للحديث عن موقع هذه الدولة في ظل المتغيرات الدولية، فيرى أن الثورة المالية الدولية، فرضت تحدياتها الخاصة على السيادة المقترحة للدولة القومية، فوجود عالم بلا حدود يحمل في ثناياه شيئاً من تنازل الدولة عن سيطرتها على منظومتها الاقتصادية، وسوف تتراجع الدولة القومية مرات عديدة أمام تلك المنظومات ذات الطابع العالمي ليس في الجانبين الاقتصادي والمالي فحسب، بل في مختلف الجوانب الأخرى. ويخلص المؤلف إلى أن التحديات ربما تشتد على الدول القومية، وبخاصة في المناطق الأكثر فقراً في العالم بفضل الضغوط السكانية، واحتدام الصراع على الموارد، وتنامي العداوات الإثنية. ولكن رغم كل هذه الضغوطات، يرى المؤلف أن الدول القومية ستبقى المصدر الأول لهوية معظم الناس، وانتماءاتهم الجغرافية والسياسية والاجتماعية، فهي ما تزال تشكل المؤسسة الرئيسية التي ستحاول الشعوب أن تستجيب للتغير من خلالها.

وعلى الأقل حتى الآن ليس هناك من بديل عن هذه الدول في إحداث التغييرات الاجتماعية.

بعد هذه المعالجة يشرع المؤلف بدراسة ومناقشة إمكانيات بعض الدول الفاعلة في العالم أن تتعامل مع التحديات والأزمات العالمية، وما هي قدرتها على الاستجابة أو الإخفاق في التعامل مع تحديات القرن القادم. وقد راعى المؤلف في اختيار هذه الدول، ليس الاعتماد على أهميتها الاقتصادية

والسياسية فحسب، بل أيضاً الاعتماد على مواقعها الجغرافية المختلفة. فاليابان أهميتها من خلال اعتبارها زعيمة العالم تكنولوجياً، والصين والهند باعتبارهما تضمّان أكثر من ثلث سكان العالم.

في الفصل الثامن يتناول المؤلف الخطة اليابانية لعالم ما بعد العام (2000). ويناقش نقاط الضعف والقوة في هذه الدولة الصاعدة، ويرى المؤلف أن اليابان لا تستطيع الانعزال الكامل، أو الهروب من عواقب التغيرات الديمغرافية والتكنولوجية والبيئية العالمية، رغم تمتّع نظمها الاجتماعية والاقتصادية بمزايا فريدة، ويُخصّص هذه المزايا أولاً، بتماسك النظم الاجتماعية والمعرفية لدى اليابانيين. ثانياً، النظام التربوي الذي يتميز بالزامية التعليم والتركيز على المعارف العلمية والعملية، وتكشف الأرقام عن مدى أهمية هذا النظام، فمعدل الأمية في هذا البلد لا يتجاوز نسبة 7٪، والأطفال يدرسون خلال الموسم الدراسي حوالي (220) يوماً من عدد أيام السنة، مقارنةً بـ (180) يوماً في الولايات المتحدة الأمريكية، والنتيجة أن الطفل البالغ (14) عاماً، يكون قد تعرّض لفترة تعليم لم يتعرّض لها طفل أميركي، إلا إذا بلغ من العمر (17) أو (18) عاماً، ويحصل الأطفال اليابانيون على نتائج عالية في اختبارات الذكاء العالمية (117) نقطة، مقارنةً بـ (100) نقطة للطالب الأميركي أو الأوروبي. ثالثاً: البنية المالية اليابانية والنظام الغربي يشجعان على نمو وتطور الصناعات بالشكل المذهل المعروف، إضافة إلى ذلك، صرف مجمل المدّخرات المالية على تحديث الصناعات. إذ إن اليابان لا تصرف سوى 1٪ من دخلها القومي الإجمالي سنوياً على الدفاع والصناعات الحربية، مقارنةً بالنسب الأميركية التي تراوحت ما بين 5 - 10٪. وتجتمع هذه العوامل مع غيرها لتصنع من اليابان بلداً يتصدّر القمة في الصناعة والتكنولوجيا، ولكن ما هو مستقبل اليابان الاقتصادي وموقعها في العالم؟ يستعرض المؤلف عدّة آراء حول آفاق هذا المستقبل، فهناك بعض الاقتصاديين يعتبرون أن ثمة دلائل على إمكانية التدهور النسبي للاقتصاد الياباني، تتمثل على المدى الطويل في شيخوخة سكانها، وفي المصاريف الاستهلاكية العالية، وانخفاض معدلات الادخار، وفي ازدياد البضائع المصنّعة المستوردة، وانتقال الإنتاج إلى مناطق

أخرى من العالم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المتغيرات الاقتصادية العالمية ستؤثر على اليابان، وثمة رأي آخر يرى أن اليابان ستبقى على نفس الوتيرة الاقتصادية لأنها ميّزت نفسها بخصائص أساسية جعلت من اقتصادها يتنامى بشكل علمي ومبرمج، وبرأي المؤلف فإن اليابان تستطيع الوصول إلى القرن الحادي والعشرين بتفاؤل حذر، فهو يعدّد بعض التهديدات الخارجية التي يمكن أن تفقد اليابان موقعها الاستراتيجي في الاقتصاد العالمي. ولكن الاستعدادات اليابانية للقرن الجديد، توحى بأن مستقبل هذا البلد يميل نحو الإشراق والمحافظة على انطلاقته.

في الفصل التاسع يعالج المؤلف الصين والهند كقوتين بشريتين، فهاتان الدولتان تشكّلان ما نسبته (37%) من عدد سكان العالم، وبالتأكيد فإن هذا العدد الهائل من السكان سيؤثر على الطلب العالمي على الغذاء وعلى النظام البيئي، والمعضلة الأساسية التي تواجهها هاتان الدولتان هي هذا النمو السكاني الكبير، مقابل تناقص مستمر في النمو الاقتصادي ومعدل الدخل القومي. ثم يناقش المؤلف السبل التي يمكن أن تعتمد في مواجهة هذه المعضلة، وما هي الاستعدادات للقرن الجديد - مستعرضاً التقديرات والوقائع المتسارعة للنمو السكاني، وأساليب تحديث أنماط الإنتاج الاقتصادي، التي يسبقها حتماً تقدّم ملحوظ في التكنولوجيا وعملية التصنيع، والذي ينسحب أيضاً على مختلف المرافق الأخرى وبالأخص الزراعة التي تلعب دوراً مهماً في هذين البلدين.

وبعد أن يقدّم المؤلف عرضاً لمحاولات زيادة الإنتاج القومي، والدخل الفردي، مدعماً ذلك بالأرقام والمؤشرات الإحصائية، يصل إلى نتيجة مفادها أن الصين والهند منخرطتان في سباق مع الزمن، بهدف التوازن بين نموّهما السكاني، وإنتاجهما الاقتصادي، وأن الحل الوحيد المنطقي، هو محاولة العالم المتطور مساعدة سكان هذين البلدين برأسماله وتكنولوجيته، لأن أي خلل في هذا التوازن، ستعم أخطاره العالم بأسره، وبذلك فإن المشكلة هنا هي عالمية وإنسانية في آن معاً.

في الفصل العاشر يتقل المؤلف للحديث عن الراحين والخاسرين في العالم النامي في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية المعاصرة. بدايةً يلحظ المؤلف أن ثمة اختلافاً جوهرياً بين دول هذا العالم وهذا الاختلاف الذي ليس جديداً، تتعدّد وجوهه وأسبابه، فهناك اختلاف في البنية الاقتصادية والبيئة الديمغرافية وحتى الثقافية، ويعتبر المؤلف أن دول شرق آسيا، (منها سنغافورة - هونغ كونغ - تاوان - كوريا الجنوبية) هي الأكثر نجاحاً في عملية اللحاق بالغرب، وهي التي أعطت المثال الأوضح عن التحوّل الناجح في الميزان الاقتصادي والتجاري. بعد ذلك يقارن بين هذه الدول، ودول إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وذلك لجهة العوامل المؤثرة في عملية استنهاض بنيتها الاقتصادية والصناعية. فيستنتج أنّ الدول اللاتينية والإفريقية، لا تزال تعاني من نمو سكاني كبير في مقابل اقتصاد مترهل وأنظمة حكم ضعيفة.

أما العالم الإسلامي فما تزال تنقصه أشواط كبيرة في عملية تحديث نظمه الاقتصادية رغم أن الكثير من دوله تمتلك موارد مالية وطبيعية كبيرة. والسبب يعود في رأي المؤلف إلى سياسة الغرب وإلى العالم الإسلامي نفسه.

والوضع الذي تعيشه منطقة جنوب الصحراء الإفريقية، محبط أكثر من وضع العالم الإسلامي، وهنا يستعرض المؤلف محطات مدعمة بالأرقام، تبرز الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي تعاني منه هذه المنطقة، وأهم التحديات والمتغيرات المحدقة بالحاضر والمستقبل ولعل أهمها هو عدم معالجة الانفجار السكاني بشكل علمي، الأمر الذي يهدد بخلق العديد من الأزمات، وثمة صفتان أخريان تجعلان المشهد الإفريقي أكثر سوءاً، الأولى هي ديمومة الحروب وعدم الاستقرار السياسي، والثانية تتمثل بعدم كفاية الاستثمار كلياً في المصادر البشرية، وفي تطوير ثقافة مساومة، وضعف البحث العلمي ونقص البراعة التقنية.

وفي غمرة هذه الأزمات الحادة تقول التوقعات المستقبلية فيما يخص النمو السكاني في إفريقيا إنه سيتضاعف ثلاث مرات خلال العقود القليلة القادمة، وهو مؤشر خطير ويعلّق المؤلف على ذلك بأن التفشي السريع لمرض الإيدز،

قد يكون الحل الوحيد الذي يعالج هذه الإشكالية الإنسانية في ظل غياب المعالجات العلمية الممكنة. وربما هذا القدر المحتم سيواجه دول أميركا اللاتينية التي هي الأخرى، تتجاذبها هذه الأزمة الديمغرافية.

ويقدم المؤلف اقتراحات لحل هذه المعضلة، وهنا يعود مرة أخرى، إلى التجربة التاريخية التي عاشها هذه العالم، ابتداء من أواخر القرن الماضي، وإلى الحلول التي تم اقتراحها لمعالجة الانفجار السكاني والمتمثلة في الاستفادة من التكنولوجيا، في مجالات الإنتاج والتصنيع، ثانياً، إصلاح وتطوير المنظومات المصرفية والتعليمية، ثالثاً رسم وتخطيط محددات بيانية للتضخم السكاني بهدف تخفيف النمو، رابعاً: نقل التكنولوجيا وعلى نحو منضبط ومبرمج إلى دول العالم النامي، وهذه الحلول تحتاج بالتأكيد إلى أنظمة سياسية مستقرة، وكذلك إلى إرادة عالمية، وحتى يتحقق ذلك فإن قصة الراحين والخاسرين في هذا العالم ستبقى مستمرة في ظل عالم يتجه أكثر نحو تعميق الهوة بين أغنيائه وفقرائه.

دول الاتحاد السوفياتي السابق وموقعها العالمي

يعقد المؤلف فصلاً كاملاً للحديث عن هذه الدول، مستعرضاً في البداية أبرز العوامل التي ساهمت في فرط عقد الاتحاد السوفياتي، وذلك بطريقة انتقادية حادة. حيث يسهب في عرض هذه العوامل والتي يمكن إجمالها بتناقض وفشل الاشتراكية العلمية في بعديها الإيديولوجي والاقتصادي. وفي عملية عرضه ومناقشته يكرر المؤلف ما كتبه وحلّله عن هذا الموضوع في كتاب «سقوط وهبوط القوى العظمى».

بعد ذلك يعالج مستقبل الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي السابق فهذه الدول تواجه أزمة مثلثة. تتمثل أولاً بإعادة بناء اقتصادها المترهل، ثانياً: الحاجة إلى الغطاء الشرعي، لبنيتها السياسية، ثالثاً: مشاكل القوميات التي تتجاذب بنيتها الديمغرافية والاجتماعية، وهناك آراء مختلفة حول إمكانية تجاوز هذه الدول لهذه الأزمة، رغم سعيها المتواصل للتخلص من الماضي، ولكن يقول المؤلف مهما يكن العمل الذي ستقوم به هذه الدول، فإنها بكل

وضوح غير مستعدة بشكل جيد لمواجهة قوى التغيير العالمية الجديدة.

ومقارنة بالمشاكل التي تواجه دول آسيا الوسطى وإفريقيا وغيرها من دول العالم النامي، تظهر أمم المجموعة الأوروبية مستقرة نسبياً فيما هي تسعى لمجابهة الاتجاهات العالمية الجديدة. لقد برزت أوروبا مع أميركا الشمالية واليابان كواحدة من أعظم مراكز القوة الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية في عالم منقسم على نفسه، والآن ومع تشكيل الاتحاد الأوروبي وما يعني ذلك من توحيد لقوى اقتصادية صاعدة فإن أوروبا باتحادها تواجه عدة مشاكل في سياستها الخارجية والدفاعية والاقتصادية.

في الفصل الثاني عشر يستعرض المؤلف ويناقش المؤثرات والمسببات التي صنعت تلك المشاكل، وفي خضم ذلك يعرض للشكل التنظيمي الذي ستكون عليه أوروبا وهي تسير باتجاه القرن الجديد، وكيف ستعالج مشكلة القوميات المتشكلة في مكوثاتها السياسية والاجتماعية. وبفعل تماسك بنيتها الاقتصادية والسياسية يتوقع المؤلف أن تتعامل أوروبا مع الأزمات العالمية والتحوّلات المرتقية بشيء من الحذر والحكمة. وستكون أكثر استعداداً لمواجهة المتغيرات المعاصرة على أبواب القرن الواحد والعشرين، وطبعاً ثمة تحديات ومشاكل أخرى يتحتم على أوروبا اجترار الحلول المناسبة لها، منها مثلاً، الهجرة من خلال الوفود الكبيرة الآتية إليها من البلاد الفقيرة - السياسة الخارجية وغيرها، وهي تحديات على جانب من الأهمية والحساسية، ليس لجهة توثيق عرى الوحدة الأوروبية وتقوية عضدها فحسب بل أيضاً لجهة حضورها على الساحة العالمية في ظل حمأة التنافس على تزعم العالم سياسياً واقتصادياً، وتعتبر أوروبا هي المنافس الأول في هذا المجال، كما يرى أكثر العلماء والخبراء الدوليون.

المعضلة الأميركية

يتخذ الحديث عن الولايات المتحدة الأميركية أبعاداً خاصة فيما يتعلق بالإشكاليات العالمية المعاصرة، وهذا ما يمكن تلمّسه بوضوح عند المؤلف خلال استعراضه ومناقشته لما يصفه بالمعضلة الأميركية، وذلك لجملة

اعتبارات، أسهب الكاتب في شرحها، فهذه الدولة تزعم الآن قيادة العالم، فهي تتبوأ لهذه المزية قسراً أو قهراً، بفعل قوتها الاقتصادية والعسكرية، ومكانتها السياسية على الساحة الدولية، التي أخذت تبرز بشكل قوي، بعيد سقوط الاتحاد السوفياتي لقد دفع هذا الموقع بالولايات المتحدة، إلى تحمل مسؤوليات كبيرة إزاء الشؤون العالمية، وهي مهمة حتمت عليها أن توازن بين اقتصادها القوي، وقوتها السياسية، وبين المحافظة على موقعها العالمي، ومن هنا تكمن المعضلة. ويستعرض المؤلف المخططات والتطبيقات الهادفة إلى المحافظة على هذا التوازن، موضحاً نقاط الضعف والقوة في هذا المجال، وأبرز الصعوبات التي تواجهها هذه الدولة مع تزايد المنافسة من قبل قوى اليابان، والمجموعة الأوروبية. وبعد ذلك ينتقل للحديث عن تفاعل المجتمع الأميركي مع قوى التغيير العالمي محاولاً الوقوف على أبرز الاستعدادات للقرن الواحد والعشرين.

ويعتبر الكاتب أن الولايات المتحدة ستأثر بطرق عديدة بالاتجاهات الديمغرافية، فيتوقع أن يزداد عدد سكانها خلال العقود القليلة، وسترتفع نسبة الكبار بالسن، وبالتالي نسبة الشيخوخة. وفي نفس الوقت يتغير التركيب العرقي وتزداد نسبة المهاجرين وهي غالباً تضم جماعات فقيرة، وهذا يعني أن أميركا ستشهد تغيراً ديمغرافياً، سيتكأ أصداءه على البنى الاقتصادية والثقافية والسياسية الأمر الذي يحدث تحولات جذرية في عملية الإنتاج وأنماطه. ويخلص الكاتب إلى أن الولايات المتحدة قد لا تكون خاسرة في وجه التغيرات العالمية، ولكنها بسبب بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والأزمات التي تعصف بمجتمعاتها على مختلف الصعد يمكن أن لا تكون رابحة بشكل واضح رغم الجهود الكبيرة لمعالجات تلك الأزمات.

بعد هذا العرض المسهب لأهم المعضلات والتحديات التي تدق أبواب العالم وهو يستقبل القرن الواحد والعشرين. وبعد دراسته ومناقشته لأبرز المعالجات والحلول المطروحة لمواجهة هذه الإشكالات العالمية؛ يعقد المؤلف فصلاً في هذا الباب، يقدم فيه محصلة لأهم الاستنتاجات التي يمكن

اعتبارها خلاصةً عامة لدراسته. وإذا كانت المشكلة الأساس تحددت بالانفجار السكاني الذي يشهده العالم، والمخاطر الكبيرة المترتبة، كنشوء اختلالات بيئية واقتصادية واجتماعية وسياسية، فإن التعامل مع هذه المعضلة، يعني ببساطة تكرار الأفكار التي أشارت إليها دراسات عديدة أجرتها هيئات دولية وهي العمل على انخفاض معدلات الخصوبة من خلال استحداث وسائل رخيصة وموثوقة لتحديد النسل وبالتالي، انخفاض النمو السكاني، وإلى جانب ذلك فإن عناصر من نوع نشر المدينة، وتغيير دور المرأة والعائلة، من شأنها أن تسهم أيضاً في هذا التحول السكاني، وعلى الرغم من أن هذا الكتاب ليس كتاباً تمهيدياً في الحلول التقنية للتطورات الكونية إلا أن الكاتب يؤكد على ثلاثة عناصر رئيسة لا بد من توافرها، في أي جهد عام لإعداد المجتمع العالمي على أبواب القرن الجديد، وهي:

أولاً: دور التعليم في تقدّم التكنولوجيا وبالتالي في صنع تحولات عميقة في مجال الإنتاج والتصنيع، فضلاً عن صياغته لثقافة تستوعب أسباب التغيير في العالم وسبل مواجهته بطريقة علمية مدروسة.

ثانياً: مكانة المرأة وضرورة رفع شأنها علمياً واجتماعياً، فهناك دليل واضح على الصلة الوثيقة فيما بين الوضع السيء للمرأة، والانفجار السكاني، وثمة علاقة عكسية قوية بين نسبة تعليم الإناث البالغات ومعدل الخصوبة الكلية، فالمرأة المتعلمة غالباً ما تلجأ إلى الزواج في سن متأخر، وتؤجل الإنجاب. وبكلمة موجزة فإن تعليم المرأة سيسهم بشكل علمي وملموس في تقليص معدلات النمو السكاني في الدول النامية.

ثالثاً: مسألة القيادة السياسية لدول العالم التي يجب عليها أن تنسجم ومهام مواجهة مختلف التحديات العالمية، على نحو جدي ومسؤول، وتعمل على تنفيذ الخطط المناسبة لذلك. وإذا كانت الكثير من المحاولات السابقة لدراسة الأوضاع المستقبلية بصورة معتمّة، قد خلصت إلى نتائج كانت إما مفرطة في تفاؤلها أو في تشاؤمها أو أنها ناشدت الناس بالتجديد الروحي، فإن المؤلف يخلص في نهاية كتابه إلى استحالة القول يقيناً، إذا كانت الاتجاهات الكونية العامة ستؤدي إلى

تحولات مروعة، أو أنه سيتم تجاوزها من خلال التقدّم المذهل في قدرة الإنسان على التكيف، ويتابع، إننا أمام كوكب مضطرب ومنقسم، تستحق مشكلاته اهتماماً جدياً من قبل القادة والشعوب على حد سواء، والمؤلف هنا يؤكد أن الأزمة الكونية ليست قدراً وقضاءً، وفي موقع الاستحالة، بل هي تبقى ضمن طاقة وقدرة الإنسانية التي لديها الكثير من عناصر المواجهة والتحدي، وستثبت نجاحها مرة أخرى كما أكدت ذلك في أدوارها التاريخية. إن كتاب (الاستعداد للقرن الواحد والعشرين) يشكل جهداً أكاديمياً على جانب كبير من الغنى والعمق، فهو نتيجة ثمرة لعدة سنوات من البحث والدراسة، فقد جاء ثمرة عمل أكاديمي يزخر بالأرقام والمؤشرات الإحصائية والجداول البيانية التي تم جمعها واستقصاؤها من مراجع ومصادر مختلفة. ولكن يبقى السؤال هل نجح المؤلف في معالجاته؟ هذا ما لا يمكن حسمه سلباً أو إيجاباً، غير أننا نستطيع القول إنه كان موفقاً في تسليط الضوء عرضاً وتحليلاً على واحدة من أبرز مشكلات العالم الحديث.

